من المشائخ انه حدث وعرفوه بانه مانعية شرعية بسبب الدم المذكور
عما اشترط فيه الطهارة وعن الصوم والمسجد والقربان انتهى وفى مسكين
مناسبة ايراد هذا الباب عقيب الابواب المتقدمة اذ ذكر هناك
حكم الحيض والنفاس ولم يذكر حكم امتداده ها بين هذا الباب حكم الامتداد
وانما لقب الباب بالحيض دون النفاس مع ان الباب مشتمل عليهما لانه
الاكثر وقوعا من النفاس انتهى قال كسيد الحموى فى حاشيته على ملا مسكين
قوله مناسبة ايراد هذا الباب الخ فيه تامل فان المقصود من ذكر هذا
الباب ليس مجرد حكم الامتداد بل بيان حقيقة الحيض والنفاس انتهى
وفى كمهر وركنه امتداد دور وهو دم كذا فى المعراج والاولى ان يقال انه
بروز الدم من موضع مخصوص والامتداد انما شرط وفى فتح القدير
ويثبت هذا الحكم اى حكم الحيض بالبروز وعن محمد بالاحساس وثمرته
تظهر فيما لو توضأت ووضعت الكرسف ثم احست بنزول الدم قبل
الغروب ثم رفعته بعد تقضى صوم عنده خلافا لهما يعنى اذا لم يجاوز
حرف كمرج فان جاوزه كان حيضا ونفاسا اتفاقا وقالوا لورات المبتدأة
الدم فى سن يحكم ببلوغها فيه تركت صلاة وصوم عند اكثر المشائخ
بخارى وعن الامام لا حتى تستمر ثلاثة ايام وسببه الاصلى ابتلاء الله
لحوى لما اكلت من شجرة وبقى فى بنانها وشرطه تقدم نصاب طهر ولو
حكما وعدم نقصانه عن الاقل قيل وعدم تصغر وفراغ الرحم عن الحبل الذى
تنفس بوضعه احترازا عما لو سقط منها سقط لم يستبن خلقته فان المرئى
قبله يكون حيضا لوقوع الشك فى الساقط كذا فى المعراج قال فى البحر
والتحقيق ان ما تراه الحامل وصغيرة ليس من رحم فلم تشرطا ان فقط وفتوى

ان ما تراه الصغيرة لا يكون حيضا الا اذا بلغت تسعا انتهى قوله رحم امرأة
هو موضع الجماع وولادة قاله كشلبى وفى كمهر لا نسلم ان المراد بالرحم كمرج
وتمامه فيه قوله احترز به الخ يفيد ان الاحتراز بالجموع وليس كذلك بل
هو احتراز بقوله رحم واما قوله امرأة فهو للاحتراز عما يخرج من غير الادمية
كالارنب والخفاش والضبع ويخرج ايضا بقوله رحم الاستحاضة وما يخرج
من دبر الادمية وان تذب امساك زوجها عنها واغتسالها منه وما يخرج
من الخنثى المشكل فان خرج منه منى ودم فمنى لظهيرية العبرة بالمنى قوله
سليمة عن داء قال ملا مسكين فيخرج دم الاياس والنفاس لانه بمنزلة الداء
فلا يحتاج الى قيد اخر ليخرج دم الاياس والنفاس كما قيل وماذكر انه احتراز
عن الاستحاضة لا وجه له لان الاستحاضة دم العرق فيخرج بقوله ينفضه
رحم انتهى قوله وصغر قال فى الفتح وعدم الصغر يعرف بتقدير اوله فى مدة
يحكم ببلوغها فيها اذا رات الدم واختلف فيها فقيل ست وقيل سبع و
قيل تسع وقيل اثنى عشر والمختار تسع اهـ وفى كشمنى زاد ولا اياس فخرج
ما تراه الايسة وهى عند اكثرهم بنت ستين سنة وقيل بنت خمس وخمسين
اهـ وافاد فى النهر ان القيل هو ظاهر الرواية قوله وهذا القيد مستدرك
الى اخره اجاب عنه فى النهر بانه دم فساد وليس باستحاضة فلا استدراك
قوله مخرج بالقيد الاول يعنى قوله رحم امرأة قوله ثلاثة ايام ولياليها
قال فى الجوهرة ولا يشترط ثلاث ليال بل اذا رانه ثلاثة ايام وليلتين
كان حيضا لان العبرة للايام دون الليالى ويحمل كلام شيخ على
ما اذا رانه فى بعض منها فلا بد حينئذ من ثلاثة ايام وثلاث ليال
لان اليوم الثالث لا يكمل الا الى مثله من الرابع فيدخل ثلاث ليال

Copyright Konkuk University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)